المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 29-06-2007 العـــدد : 14916
الصفحـات : 10 المسلسل : 56

ملف صحفي

ندوة «عكاظ» في القاهرة ترصد تطور العلاقات وتستشرف نتائج تناميها

التعاون السعودي المصري يحمي المنطقة من تقلبات السياسة ويجعلها قوة اقتصادية عملاقة

خادم الحرمين الشريفين والرئيس حسني مبارك في لقاء سابق

المصـــــدر :	عكاظ		
التـــاريخ :	29-06-2007	العـــدد :	14916
الصفحـات :	10	المسلسل :	56

زيارة خادم الحرمين الشريفين الى مصر تعميقا للروابط التاريخية والمستمرة والمتواصلة بين المملكة ومصر كما تأتي في سياق التأكد على دعم العلاقات الاقتصادية والتجارية القوية والمتواصلة والتي تؤكد بالارقام والدراسات والاحصاءات ان المملكة اهم شريك تجاري لمصر وان التكامل الاقتصادي والتجاري بينهما هو الركيزة لتنامي حركة التجارة العربية البينية

تفاصيل العلاقات الاقتصادية والتجارية بين المملكة ومصر وآفاقها المستقبلية في ضوء زيارة الملك عبدالله لمصر تشرحها ندوة «عكاظ» بالقاهرة التي شارك فيها د. علي لطفي رئيس وزراء مصر الأسبق ود. خلاف عبدالجابر رئيس اللجنة المالية والاقتصادية بمجلس الشورى ود. حسن عبيد الخبير واستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة. وفي ما يلي تفاصيل الندوة:

لطفي: الملك عبدالله في قلب كل مصري والمملكة ركيزة اساسية للاقتصاد العربي

عبيد: المملكة الباب العربي الكبير وحامية الحرمين الشريفين ورمز الاعتدال

خلاف: انسيابية حركة السلع في الاتجاهين وازالة العوائق تحققان نواة التكامل

هناء البنهاوي (القاهرة)

كيف تنظرون الى زيارة الملك عبدالله الى مصر في تحقيق التعاون والتكامل بين البلدين؟

- لطفي: في البداية افخر بالترحيب بضيف مصر الحبيب والكبير والقريب من قلب كل مصري يسكن في كل قرية او نجع او مدينة فالملك عبدالله محل تقدير واحترام رسمي وشعبي منذ ان كان وليا للعهد وحتى تولى قيادة البلاد وهو يقود شعبه وفقا لسياسة هادئة وفاعلة كما يقوم بدور كبير في المساهمة في حل مشكلات المنطقة ايمانا منه باهمية الحفاظ على كيان العروبة والكيان الاسلامي ولذلك فانه ينتهج سياسة تركز على تحقيق السلام الامني والسلام الاقتصادي في آن واحد من هنا فإن زيارته ترتدي اهمية كبرى ليس فقط في تعميق الروابط التاريخية والسياسية والثقافية بين الشعبين ولكن ايضا للتاكيد على المصالح المشتركة بين البلدين الشقيقين بما يحقق هدف التكامل الاقتصادي الذي من شانه ان يحقق الرفاهية والازدهار وان العلاقات الاقتصادية بين المملكة ومصر وثيقة ويعكس ذلك وجود مجالس عليا للتعاون الاقتصادي برعاية القيادات السياسية في البلدين تتيح الاستفادة من امكانية تحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي والذي اتوقع ان يشهد طفرة ونقلات نوعية عقب الزيارة الكريمة لمصر خصوصا في ضوء تشجيع قيادتي البلدين للقطاع الخاص للعمل والتعاون في ظل اليات السوق الحرة.

- عبدالجابر: في تقديري ان زيارة الملك عبدالله هي زيارة تاريخية لانها تاتي في توقيت شديد الخطورة على المنطقة العربية نتيجة ما تعرضت له من هزات سياسية عنيفة في لبنان وفلسطين والعراق وغيرها وتلقي بظلالها على الاداء

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 29-06-2007 العـــدد : 14916
الصفحـات : 10 المسلسل : 56

الاقتصادي العربي وتنذر بعواقب وخيمة على مستقبل الاقتصاديات العربية ومن ثم فان هذه الزيارة تكتسب اهمية قصوى من اجل توحيد الرؤى السعودية المصرية حيال عدد من القضايا الشائكة والتي من بينها الملف الاقتصادي حيث ان ازدهار اقتصاد البلدين يكسب المنطقة العربية كلها قوة امام العالم الخارجي ويعطيها قوة في التفاعل والتفاوض على الساحة الدولية ويقلل من المخاطر الاقتصادية المحدقة بالمنطقة العربية بفعل التداعيات السياسية الراهنة.

ولاشك ايضا ان العلاقات الاقتصادية بين البلدين تتمتع بمقومات من قوة الدفع والتنامي بفضل وجود مجلس الأعمال المصري السعودي المشترك واللجان الثنائية المشتركة برئاسة وزيري الخارجية في البلدين واللجان الفنية برئاسة وزيري التجارة والصناعة برعاية خادم الحرمين الشريفين والرئيس مبارك كل هذه التنظيمات الادارية الحكومية العليا وحتى الخاصة عبر رجال الاعمال في البلدين ساهمت في تحقيق وتعميق التعاون والتكامل بين البلدين وهو المعنى الذي تحقق عندما اقيم الاحتفال بـ «اليوم السعودي» في القاهرة الذي عكس صورة التعاون الثنائي بين رجال الاعمال في الجانبين وعمق علاقات التبادل التجاري والاقتصادي والاستثماري بينهما.

- عبيد: تعتبر زيارة الملك عبدالله الى مصر احدى حلقات التشاور المتبادل بين قيادتي البلدين، فعادة في كل فترة نجد ان القيادة المصرية تقوم بزيارة الى الرياض او جدة و مكة والقيادة السعودية تقوم بزيارة الى القاهرة او في شرم الشيخ او الاسكندرية يجري على مدار سنوات طويلة ارتباط بحقيقة ان الدولتين رائدتان وتسعيان الى حفظ السلم الاقليمي في المنطقة كما ان السعودية شعبا وقيادة تشعر باهمية مصر تاريخا وعروبة وعطاء وفي المقابل فان الشعب المصري يرى في المملكة الباب العربي الكبير والحامي فعلا للحرمين الشريفين وللسياسة المعتدلة المتزنة التي تتمتع بها.

من هنا فان هذه الزيارة تاتي في ظروف بالغة الحساسية سياسيا واقتصاديا وتكتسب اهميتها الاقتصادية من منطلق انفتاح مصر على الاستثمارات العربية حيث ان الشارع المصري يفضل الاستثمارات العربية على العالمية وهذا ما تؤكده معظم دراسات استطلاعات الرأي فالاستثمار العربي وخصوصا السعودي يتصدر الاهتمام المصري تصورا ووجودا على ارض الواقع وذلك بوجودها في الموانئ الجديدة في جنوب الصعيد وبجوار مفيض توشكي وفي المناطق العمرانية الجديدة حول القاهرة والاسكندرية او جنوب وشمال سيناء وحتى في المنطقة الغربية والساحل الشمالي وهذا كله يؤكد الحاجة الدائمة لقرارات قيادية ومثل هذه القرارات العليا من جانب الرئيس مبارك والملك عبدالله هي التي تحرك جهات الاستثمار كما تحرك الغرف التجارية في البلدين وتفعل نشاط اتحاد البنوك العربية وتدفع الاسواق المالية بين البلدين للتشاور.

ما هي ابرز مجالات التعاون الاقتصادي بين البلدين وافاقها المستقبلية؟

- لطفي: لاشك ان المملكة تمثل ركيزة اساسية في الاقتصاد المصري وذلك باعتبارها العربي المستثمر الاول بحجم استثمارات تتجاوز ٧ مليارات جنيه في عدد من المشروعات التي تصل تكلفتها الاستثمارية الى ٢٨ مليار جنيه في قطاعات الخدمات والصناعة والسياحة والزراعة فضلا عن ان المملكة تعتبر المستثمر الاول عربيا واجنبيا في البورصة المصرية باجمالي استثمارات تتجاوز ٢٠٪ من قيمة الاستثمارات في سوق الاوراق المصرية وتاتي السياحة السعودية في المرتبة الثانية عربيا بعدد ٣٦١ الف سائح للعام ٢٠٠٥ مقابل ٣٠٩ الاف سائح للعام ٢٠٠٤ بزيادة بلغ معدلها ١٦٪.

وفي ضوء هذه المعطيات فانني اتوقع ان تنمو الاستثمارات بين البلدين بشكل تبادلي كما ستنمو حركة التبادل التجاري في ضوء ان مدينة الملك عبدالله الاقتصادية الاستثمارية تستوعب عددا من المشروعات التي يمكن ان تجذب المستثمر المصري بما بعد نموذجا مشرقا للتكامل الاقتصادي بين البلدين.

- عبدالجابر: مجالات التعاون الاقتصادي المصري السعودي تتنوع تنوعا شديدا بما يعكس الثقة المتبادلة بين الجانبين فالسعودية تحتل المركز الاول من بين الدول العربية من حيث الاستثمار في مصر والمركز الثاني على مستوى الاستثمارات الاجنبية بصفة عامة وما يؤكد ذلك ان عدد الشركات السعودية في مصر يبلغ ١٣٦٠ شركة، ٣٦٪ منها تعمل في قطاعات الصناعة و ٢٨٪ في قطاع انشطة الخدمات المالية الى جانب قطاعات السياحة والزراعة فضلا عن التوسع الجاري في مجال الانشاءات والعقارات بالاضافة الى اقتحام المستثمرين السعوديين ميدان استصلاح الاراضي في مصر.

- عبيد: لاشك ان مجال الاستثمار السعودي ياتي في المرتبة الاولى في مجال التعاون السعودي مع مصر خصوصا الاستثمار الزراعي والعمراني اضافة الى المساهمات المباشرة من المستثمرين السعوديين في عدد من الشركات الصناعية في برج العرب والعاشر من رمضان والسادس من اكتوبر حيث تتكامل الشراكة المصرية السعودية في صناعة الاثاث وبعض صناعات قطع غيار السيارات والصناعات الغذائية كما ان هناك مساهمات سعودية في قطاع الصناعات التعدينية والمتوقع في هذا الصدد زيادة الاستثمار السعودي في مصر في المناطق

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 29-06-2007 العـــدد : 14916
الصفحـات : 10 المسلسل : 56

الجديدة خصوصا على ساحل البحر الاحمر حيث الاستثمارات السياحية الجديدة والاستثمار في العبارات والناقلات والمتوقع ايضا زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال الفترة القليلة القادمة.

ما هي اهم القضايا التي ناقشتها الاجندة الاقتصادية للزيارة؟

- لطفي: بعض القضايا التي تحتاج مناقشة واتخاذ مواقف حاسمة لحلها في مواجهة العقبات الادارية او الاجرائية التي تعرقل تحقيق التعاون على المستوى المنشود بين البلدين لان حلها يدفع العمل لصالح تنمية منظومة التعاون الاقتصادي والتجاري في البلدين وهي الخاصة ببحث سبل ازالة كل المعوقات التي تحد من حرية التبادل التجاري والاستثماري وذلك عبر حصول رأس مال السعودي على التسهيلات الادارية والمالية التي تمكنه من تنشيط دوره في السوق المصري والقضاء على كل العقبات التي تواجهها الاستثمارات السعودية في مصر حاليا مثل الاجراءات الادارية لتحويل الاموال السعودية في البنوك والجمارك والموانئ ومشكلات الضرائب.

- عبدالجابر: هناك ملفات اقتصادية مطروحة للنقاش بين المسؤولين في البلدين وقد تمت تسوية البعض منها ولايزال البعض الاخر قيد البحث والدراسة او قيد التنفيذ ومن ابرزها تيسير الاجراءات الخاصة بحصول رجال الاعمال على تاشيرة دخول للبلدين وتحديد قطاع صناعي سنويا بين البلدين يتم فيه تحقيق التكامل الاقتصادي من خلال المستثمرين وتيسير اجراءات تسجيل الادوية والمستحضرات والمستلزمات الطبية والنظر في امكانية اعتماد المواصفات والمقاييس المعتمدة في البلدين وبحث ودراسة انشاء الجسر البري بين مصر والسعودية عبر البحر الاحمر لتسهيل حركة التبادل التجاري والبشري بجانب دراسة سبل ازالة كل المعوقات امام المستثمر ورجال الاعمال السعوديين وعدم اعاقة دخول المنتجات السعودية الى مصر في مقابل تسهيل دخول المنتجات المصرية الى السعودية وزيادة حجم الاستثمارات السعودية في مصر وازالة المعوقات التي تصطدم بالاجراءات غير الجمركية وتسهيل مهمة اعادة تصدير السلع عبر اراضي البلدين.

- عبيد: في تصوري ان ابرز القضايا الشائكة في الاجندة الاقتصادية لهذا اللقاء كانت عمليات شركات النقل البري خصوصا وان هناك النقل البري الذي يخترق الاراضي المصرية ثم النقل بالعبارات الى ميناء ضباء في السعودية والى الموانئ السعودية الاخرى وكذلك توزيع شبكة شركات النقل بين الجانبين المصري والسعودي اضافة الى امكانية اقامة جسر بري للربط بين البلدين و قضايا اخرى يثيرها المتعاملون في التجارة الخارجية تتعلق بالضرائب الجمركية وشفافية فئات التعرفة المطروحة لكل صنف من الاصناف الصادرة والواردة وايضا امكانية التعامل عن طريق شبكة مصر للطيران او الخطوط السعودية في مجال نقل البضائع وتوزيع الحركة على الشركتين بما يضمن العائد الاكبر والاعدل لكل طرف بالاضافة الى بعض المطالب في الحصول على التيسيرات الخاصة بعمليات تسجيل الملكيات والتحويلات النقدية وان كان ذلك بعض من كل فان النية تتجه باستمرار لالغاء الحواجز.

كيف تقيمون ماخرجت به القمة على الصعيد الاقتصادي؟

- لطفي: اعتقد انه في ضوء ما تحقق من انجازات ملموسة على طريق التعاون بين البلدين والذي عبرت عنه اتفاقية التيسير التي دخلت حيز التنفيذ بالكامل منذ يناير ٢٠٠٥ عمل على دعم تبادل السلع بين الدولتين ورفع معدلات التبادل التجاري بينهما بجانب الدور الذي يلعبه مجلس الاعمال السعودي المصري في دفع العلاقات نحو التكامل وايجاد مصالح مشتركة فإني اعتقد ان الزيارة تكللت بنجاحات كبيرة سيجني الشعبان ثمارها في تعميق التعاون والتكامل الاقتصادي من خلال توقيع اتفاقيات تعاون في مجالات الضرائب ومنع الازدواج الضريبي والتيسيرات الجمركية وانفتاح التعاون في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بجانب التوسع في مجالات التدريب وزيادة فرص العمل للمصريين في المملكة وغيرها.

- عبدالجابر: في اعتقادي ان العلاقات الاقتصادية المصرية السعودية ستحقق بعد زيارة خادم الحرمين الشريفين طفرة كبيرة تعكس حقيقة التكامل والتعاون في الرؤى والمواقف بين قيادتي البلدين خصوصا انه توجد العديد من الفرص الاستثمارية الكبيرة امام السعوديين في السوق المصري فمنها ما يوجد في المجالات التقليدية مثل الانشاءات ومواد البناء والبتروكيماويات والاسمدة والمنتجات الزراعية.

شارك في الندوة

الدكتور علي لطفي استاذ الاقتصاد ورئيس وزراء مصر الاسبق

د.خلاف عبدالجابر رئيس اللجنة المالية والاقتصادية بمجلس الشورى المصري

د.حسن عبيد: الخبير